

وبه التوفيق والعصمة قوله والكلامية التي قد يفتنى بسبب الختان  
الكلامية بفنون القدم من كل صفة من صفات الباري سبحانه وليس كذلك  
فانهم قائلون بان الله تعالى صفات قديمة كالقدرة والمشية والكلام بما يقسم  
اياها بالقدرة على التكلم وصفات حادثة كالارادة فاليتا المذكور غير ظاهر قوله والاشارة  
التي غير تنصا وصحتها اما قال الاشعري ذلك في بعض الصفات وهي التي ينتج  
انفكاها اما غيرها فباعتبار الاشعري ما هو عين الذات كالوجود ومنها ما هو غير  
الذات وهي كل صفة كانت اصنافا محضة كالعبودية والقبليية كما سبقي التذية  
عاليه قوله فان قيل هذا اي قوله وهو لا غير محال لانه في الظاهر يقع التقضين  
اذ هو سلبت للعبودية والغيرية بالنسبة الى الشيء واحد الواحد است المتغيرة  
للتناقض وهو في الحقيقة جمع بين التقضين لان رفع كل من العبيدية والغيرية  
صريحا اثباتا للاخرين ويكون قولكم بهذا الاعتبار جمعا بين التقضين وكل  
من جمع التقضين ورفعهما محال بقوله اثباتا اي العبيدية ضمنا مع غيرها اي  
الغيرية صريحا جمع بين التقضين في قوله مع نفي العبيدية ايقاع للظاهر جمع  
المضمرة نسبيا على ان المرح بغيرها العبيدية دون نظري خصوص كونها ثابتة  
ضمنا ونظيره في انشا النظر المخصوص فوجب قوله تعالى ان تضل احداها فتذكر  
احداها الاخرى اذ لو قيل فتذكرها الاخرى لوجب اعادة خصوص في الضالة والمذكورة  
وليس مرادا فاليقائل وقوله وكذا نفي العبيدية صريحا اي اعمت للغيرية ضمنا  
مع نفيها صريحا جمع بين التقضين وقوله لان المفهوم من الشيء الى اخره بيان  
للتناقض بين العبيدية والغيرية يظهر به لزم وكون نفي كل منهما صريحا اثباتا لآخر  
ضمنا ومبنى السؤال ان المراد الغير بالمعنى اللغوي اي الغير المطلق وهو انصف  
بمخايوة مما يحصل الجواب ان المنع في قولهم ولا غير وليس العبر المطلق بل  
المراد به غير مقيد فقد صرحوا بانهم لا يمتنون بالمخايوة التي يفرضها  
الاكابر انفكاك احد الشئيين عن الاخر في الخبر والوجود فانهم يقولون

ذات

ذات الباري تعالى موجودا ان لا يصفاته الازلية لا يتصور وجود ذاته  
دون صفاته ووجود صفاته دون ذاته ولا يلزم من نفي العبيدية بهذا المعنى  
مع نفي العبيدية جمع التقضين ولا يرضيها ولا يرضيها ولا يرضيها  
لا يكون مفهوما مفهوما لاخرى فلا يكون عينه ولا يوجد بدونه اي فلا يكون  
غيره بالمعنى السابق قوله والعدم على الاولي محال افتصا على عدم الانفكاك  
بالوجود والعدم لظهور ان كلامنا الذات والصفات ليس ممتزا ولا يتصور  
فيها انفكاك ولا عدمه بحسب الخبر قوله فان قيام الذات بدون تلك الصفة  
المحدثة المعينة متصور بصيغة المفعول اي متعلق فتكون غير الذات وبهذا يظهر  
بطلان استدلال المشايخ على تفسيرهم الغيرية بما كان الانفكاك بقول اهل العرف  
واللغة ما في البار غير زيد مع انه ذو بد و قدرة ووجه البطلان ان زيد امتصف  
بالصفات الجديدة في البار وهم قائلون بما يرتبها للذات قوله وفيه وفيما  
ذكوه المشايخ نظر حاصله ان تفسيرهم الغيرية بالانفكاك باطل لانه لا يلزم من كون كل  
شيء باستزاد باطلا ومنزوم الباطل ان ينقض بالعالم مع الصانع قد فسر  
الانفكاك بما يقع الانفكاك في الوجود في الخبر خارجا بان يوجد احدها في خبر والاخرى في  
خبر ولا ينقض خبرين العالم مع الصانع لا سيما التقية الصانع تعبيره الاشكال على  
من قال الغير ان ما يمكن انفكاكها في عدم او في خبر ولا يحصل الانفكاك في الوجود  
في الخبر من المخايوة قوله وان الغفوا اي في تفسير المخايوة بما كان الانفكاك من  
جانب واحد لزممت مخايوة الخبر للملك لان الملك لا يمكن تصور بدونه جزئية ويكون  
تصور الخبر بل وجود ذاته بدون الكل امكن لا يوصف الجزئية وكذا يمكن وجود الذات  
بدون الصفة وورد عليه ان الكلام في الصفات اللانزمنة بل القديمة كما صرحوا  
به ولا توجد الذات بدونها ومرادهم جواز انفكاك احدهما عن الاخر لا بما في اصله  
فلا يلزم مجرد الامكان الذاتي قوله ظاهر الفساد اي لما علمت انما من ان الخبر  
يوجد بدون الكل وما استعمله من انه لو اعتبر وصف الاضافة لزم عدم المخايوة بين

Copyrighted material